

فوائد المَعَادِ

في هدي خير العباد محمد ﷺ

ابن قيم الجوزية

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر النزيل الدمشقي

٦٩١ - ٧٥١ هـ

تحقيق

الشيخ عبد الرزاق المهدي

الجزء الأول

الناشر

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

المنهج العلمي

إن المنهج العلمي الذي سلكناه في هذا الكتاب يلخص بما يلي :

١ - تخريج الأحاديث الواردة فيه تخريجاً موجزاً، حيث أصل العمل في هذا الكتاب مبناه على الاختصار.

٢ - الحكم على الكثير من الأحاديث بالصحة أو الضعف.

٣ - تخريج الآيات الواردة فيه.

٤ - شرح بعض المفردات.

٥ - مقابلة الكتاب على عدة نسخ مطبوعة، مع تصحيح ما وقع فيه من تصحيف.

٦ - مقدمة مع ترجمة للمؤلف، أضيف إلى ذلك فهرس عامة للكتاب.

كما وإنني وبعد شكر الله عز وجل لا يسعني إلا أن أشكر كل من شارك في إخراج هذا الكتاب، سواء كانت المشاركة علمية أو فنية، راجياً من المولى عز وجل التوفيق والسداد والإخلاص في القول والعمل، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عبد الرزاق المهدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حسبي الله ونعم الوكيل

مقدمة المؤلف

الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، ولا إله إلا الله، إله الأولين والآخرين، وقبّوم السماوات والأرضين، ومالك يوم الدين، الذي لا فوز إلا في طاعته، ولا عز إلا في التذلل لعظمته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا هدى إلا في الاستهداء بنوره، ولا حياة إلا في رضاه، ولا نعيم إلا في قربهِ، ولا صلاح للقلب ولا فلاح إلا في الإخلاص له، وتوحيد حبه، الذي إذا أطيع شكر، وإذا عصي تاب وغفر، وإذا دُعي أجاب، وإذا غُومل أثاب.

والحمد لله الذي شهد له بالربوبية جميع مخلوقاته، وأقرّت له بالإلهية جميع مصنوعاته، وشهدت بأنّه الله الذي لا إله إلا هو بما أودعها من عجائب صنعته، وبدائع آياته، وسبحان اللّٰهُ وبحمده، عدد خلقه، ورضى نفسه، وزنة عرشه، ويمّداد كلماته. ولا إله إلا الله وحده، لا شريك له في إلهيته، كما لا شريك له في ربوبيته، ولا شبه له في ذاته ولا في أفعاله ولا في صفاته، والله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، وسبحان من سبّحت له السماوات وأملاكها، والنجوم وأفلاكها، والأرض وسكانها، والبحار وجيانتها، والنجوم والجبال، والشجر والدواب، والآكام^(١) والرّمال، وكل رطب ويابس، وكل حي وميت: ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا وَإِنْ شَاءَ إِلَّا بِإِذْنِكَ يُخَوِّدُونَ وَلَكِنْ لَا تَقْضِيهِمْ نَسِيحَتَهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا خَلِيفَةً غُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة قامت بها الأرض والسماوات، وخُلِقت لأجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله تعالى رسلاً، وأنزل كتبه، وشرع شرائعه، ولأجلها نُصِبَت الموازين، ووضعت الدواوين، وقام سوق الجنة والنار، وبها انقسمت الخليقة إلى المؤمنين والكفار، والأبرار والفجار، فهي منشأ الخلق والأمر، والثواب والعقاب، وهي الحق الذي خلقت له الخليقة، وعن حقوقها السؤال والحساب، وعليها يقع الثواب والعقاب، وعليها نُصِبَت القبلة، وعليها أُسِّبَت الجملة، ولأجلها جُرِّدَت سيوف الجهاد، وهي حقّ اللّٰهُ على جميع العباد، فهي كلمة الإسلام، ومفتاح دار السلام، وعنّها يُسأل الأولون والآخرين، فلا تزول قدما العبد بين يدي الله حتى يسأل عن مسألتيْن: ماذا كنتم تعبدون؟ وماذا أجبتم المرسلين؟ فجواب الأولى بتحقيق «لا إله إلا الله» معرفة وقراراً وعملاً. وجواب الثانية بتحقيق «أن محمداً رسول الله» معرفة وإقراراً، وانقياداً وطاعة.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخبرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، مبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجة على

الرابعة: أَنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي مِثْلِ صَلَافَةِ الْجَرَسِ، وَكَانَ أَشَدَّهُ عَلَيْهِ فَيَتَلَبَّسُ بِهِ الْمَلَكُ حَتَّى إِنْ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عِرْقًا فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ^(١) وَحَتَّى إِنْ رَاحَلَتْهُ لَتَتَبَرَّكُ بِهِ إِلَى الْأَرْضِ إِذَا كَانَ رَاكِبًا^(٢). وَلَقَدْ جَاءَهُ الرَّحِي مُرَّةً كَذَلِكَ، وَفَخَذَهُ عَلَى فَخْذِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ حَتَّى كَادَتْ تَرُضُّهَا^(٣).

الخامسة: أَنَّهُ بَرَّى الْمَلَكُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَ عَلَيْهَا، فَبُوحِيَ إِلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُوجِبَهُ، وَهَذَا وَقَعَ لَهُ مَرَّتَيْنِ، كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي سُورَةِ النَّجْمِ^(٤).

السادسة: مَا أَوْحَاهُ اللَّهُ وَهُوَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ مِنْ فَرَضِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

السابعة: كَلَامُ اللَّهِ لَهُ مِنْهُ إِلَيْهِ بِلَا وَسْطَةٍ مَلَكٍ، كَمَا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ هِيَ ثَابِتَةٌ لِمُوسَى قِطْعًا بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَثُبُوتُهَا لِنَبِيِّنَا ﷺ هُوَ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ.

وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ مَرْتَبَةً ثَامِنَةً وَهِيَ تَكْلِيمُ اللَّهِ لَهُ كِفَاحًا مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ: إِنَّهُ ﷺ رَأَى رَبَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعُهُورُ الصَّحَابَةِ بَلَّ كُلُّهُمْ مَعَ عَائِشَةَ كَمَا حَكَاهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ إِجْمَاعًا لِلصَّحَابَةِ.

فصل: في جَنَانِهِ

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

أحدها: أَنَّهُ وُلِدَ مَخْتُونًا مُسْرُورًا، وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» وَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ ثَابِتٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ خَوَاصِهِ، فَإِنْ كَثُرَ مِنَ النَّاسِ يُؤَلِّدُ مَخْتُونًا. وَقَالَ الْمِمْمُونِيُّ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مَسْأَلَةٌ سَنَلْتُ عَنْهَا: حُثَّانُ خَتْنٍ صَبِيًّا، فَلَمْ يَسْتَقْصِ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْخُتَّانُ جَاوَزَ نِصْفَ الْحِشْفَةِ إِلَى فَوْقٍ، فَلَا يَبْعِدُ، لِأَنَّ الْحِشْفَةَ تَغْلُظُ، وَكَلِمَا غَلِظَتْ ارْتَفَعَ الْخُتَّانُ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخُتَّانُ دُونَ النِّصْفِ، فَكُنْتُ أَرَى أَنْ يَبْعِدَ. قُلْتُ: فَإِنَّ الْإِعَادَةَ شَدِيدَةٌ جَدًّا، وَقَدْ يُخَافُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعَادَةِ؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي، ثُمَّ قَالَ لِي: فَإِنْ هَا هُنَا رَجُلًا لَهُ وَلَدٌ ابْنٌ مَخْتُونٌ، فَاغْتَمَّ لِذَلِكَ غَمًّا شَدِيدًا، فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى كَفَاكَ الْمَوْتَةَ فَمَا غَمَّكَ بِهَذَا؟ انْتَهَى. وَحَدَّثَنِي صَاحِبُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْخَلِيلِيُّ الْمُحَدِّثُ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ أَنَّهُ وُلِدَ كَذَلِكَ، وَأَنَّ أَهْلَهُ لَمْ يَخْتَنُوهُ، وَالنَّاسُ يَقُولُونَ لِمَنْ وَلَدَ كَذَلِكَ: حُثْنَةُ الْقَمَرِ، وَهَذَا مِنْ خَرَافَاتِهِمْ.

القول الثاني: أَنَّهُ حُتِنَ ﷺ يَوْمَ شَقَّ قَلْبَهُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ ظَهْرِهِ حَلِيمَةً.

القول الثالث: أَنَّ جَدَّهُ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ حُتِنَهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَصَنَعَ لَهُ مَادِبَةً وَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا. قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَفِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ غَرِيبٌ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْوَيْثَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ خَتَنَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢) وَمُسْلِمٌ (٢٣٣٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١١٨/٦، وَالْحَاكِمُ ٥٠٥/٢ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٣٣)، وَالتَّسَانِي ٩/٦، ١٠، وَأَحْمَدُ ٨٤/٥، مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

(٤) هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٧٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَجَعَلَ لَهُ مَادِبَةً، وَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا ﷺ، قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِيوب: طَلَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَلَمْ أَجِدْهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ لَقِيْنَاهُ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ^(١).

وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَاضِلَيْنِ، صَنَّفَ أَحَدُهُمَا مُصَنِّفًا فِي أَنَّهُ وَلِدَ مَخْتُونًا وَأَجْلَبَ فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا يَخْطِئُ لَهَا وَلَا زَمَامَ، وَهُوَ كِمَالُ الدِّينِ بْنِ طُلْحَةَ، فَتَقَضَّضَ عَلَيْهِ كِمَالُ الدِّينِ بْنِ الْعَدِمِ، وَبَيَّنَّ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ خُتِنَ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ، وَكَانَ عَمُومُ هَذِهِ السُّنَّةِ لِلْعَرَبِ قَاطِبَةً مَغْنَبًا عَنْ نَقْلِ مِمَّنْ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: في أمهاته ﷺ اللَّاتِي أَرْضَعْنَهُ

فَمَنْهَنْ ثَوْبِيَّةُ مَوْلَاةُ أَبِي لَهَبٍ، أَرْضَعْتَهُ أَبَايَا وَأَرْضَعَتْ مَعَهُ أَبَا سَلَمَةَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَحْرُومِيَّ يَلِسَ ابْنُهَا مَسْرُوحٌ، وَأَرْضَعَتْ مَعَهَا عَمَّةُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَاخْتَلَفَ فِي إِسْلَامِهَا، فَاللهُ أَعْلَمُ.

أَرْضَعْتَهُ حَلِيمَةُ السَّعْدِيَّةُ بِلَبْنِ ابْنَتِهَا عَبْدِ اللَّهِ أَخِي أَنْبَسَةَ، وَجُدَامَةَ، وَهِيَ الشَّيْمَاءُ أَوْلَادُ حَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رِفَاعَةَ السَّعْدِيِّ. وَاخْتَلَفَ فِي إِسْلَامِ أَبِيهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَاللهُ أَعْلَمُ. وَاصْطَحَّتْ مَعَهُ ابْنَةُ عَمِّهِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَ شَدِيدَ الْعَدَاوَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ مَاتَ. وَاصْطَحَّتْ مَعَهُ ابْنَةُ عَمِّهِ حَمْزَةَ مَسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ فَأَرْضَعَتْ أُمَّهُ. وَمَا وَهَّ. عِنْدَ أُمِّهِ حَلِيمَةُ، فَكَانَ حَمْزَةُ رَضِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ ثَوْبِيَّةَ

فصل: في حَوَاضِنِهِ ﷺ

وَمِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زَهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ.

وَمِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زَهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ. وَهِيَ أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، كَانَتْ تَحْضِنُهُ مَعَ أُمِّهَا، وَهِيَ

حَلِيمَةُ الْحَلِيلَةِ أُمُّ أَيْمَنَ بَرَكَةَ الْحَبَشِيَّةِ، وَكَانَ وَرِثَتُهَا مِنْ أَبِيهِ، وَكَانَتْ دَابِتَّةً، وَزَوْجُهَا مِنْ حَارِثَةَ، مَوْلِدَتْ لَهُ أَسَامَةَ، وَهِيَ الَّتِي دَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ وَعَمَّرَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ أُمُّ أَسَمٍ مَا يُكَبِّكَ فَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِرَسُولِهِ؟ قَالَتْ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِي لَأَقْطَاعِ خَيْرِ السَّمَاءِ، فَهَيَّجَتْهُمَا عَلَى الْبُكَاءِ، فَبُكِىَا^(٢).

فصل: في مَبْعَثِهِ ﷺ وَأَوَّلَ مَا نَزَلَ عَلَيْهِ

لَهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ، وَهِيَ سُنُّ الْكِمَالِ، قِيلَ: وَلَهَا تَبِعَتْ الرِّسْلَ، وَأَمَّا مَا يَذْكُرُ عَنْ أُمِّهِ إِلَى السَّمَاءِ وَلَهُ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، فَهَذَا لَا يَعْرِفُ لَهُ أَثَرٌ مُتَّصِلٌ بِجِبِّ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ.

أَمَّا مَا يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَمْرِ النَّبُوَّةِ الرَّوِّيَا، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْهُ مِثْلَ قَلْبِي

مِنْ أَمْرِ مَنْ مَدَّ الْبِرَّ فِي «التَّمْيِيزِ» ٦١/٢١ - ط. الْمَغْرِبِ ..

يَوْمَ (٥١٠١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ.

تَذَارُعُ الْمُعَادِرِ

فِي هُدًى خَيْرِ الْعِبَادِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ

شَمْسُ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ النَّزْرَعِيُّ الدِّمَشْقِيُّ

٦٩١ - ٧٥١ هـ

تَحْقِيقُ

الْشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْمُهَدِّيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل: في هديه ﷺ في العقيقة

في «الموطأ» أن رسول الله ﷺ سئلَ عَنِ الْعُقُوقِ، فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ، كَانَهُ كِرَّةُ الْأَسْمِ»^(١)، من زيد بن أسلم، عن رجل من بني ضَمْرَةَ، عن أبيه. قال ابن عبد البر: وأحسنُ أسانيده ما ذكره الرزاق: أنبأ داود بن قيس، قال: سمعتُ عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه، عن جده قال: سئلَ رسولُ الله ﷺ عَنِ الْعُقُوقِ، فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ» وَكَأَنَّهُ كِرَّةُ الْأَسْمِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ، فَلْيَفْعَلْ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ

وصح عنه من حديث عائشة رضي الله عنها: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»^(٢). وقال: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِيئَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى»^(٣). قال الإمام معناه: أنه محبوبٌ عن الشفاعة في أبيه. والرهين في اللغة: الحبس، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا رَزَقَتْهُ﴾ [المدثر] وظاهر الحديث أنه رهيئة في نفسه، ممنوعٌ محبوبٌ عن خير يُراد به، ولا يلزم لك أن يعاقب على ذلك في الآخرة، وإن حُبِسَ بترك أبيه العقيقة عما يناله من عَقٍّ عنه أبواه، وقد الولد خير بسبب تفريط الأبوين وإن لم يكن من كسبه، كما أنه عند الإجماع إذا سمى أبوه لم يضر طائناً ولده، وإذا ترك التسمية لم يحصل للولد هذا الجفط. وأيضاً فإن هذا إنما يدلُّ على أنها لازمة منها، فشبه لزومها وعدم انفكاك المولود عنها بالرهين. وقد يستدلُّ بهذا من يرى وجوبها بن سعد والحسن البصري، وأهل الظاهر. والله أعلم.

إن قيل: فكيف تصنعون في رواية همام عن قتادة في هذا الحديث: «يُدْمَى» قال همام: سئلَ من قوله: و «يُدْمَى» كيف يصنع بالدم؟ فقال: إذا دُبِحَتِ العقيقة، أُخِذَتْ منها صوفة، واستقبلت رءوسها، ثم توضع على ياقوتِ الصبي حتى تسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد

قيل: اختلف الناس في ذلك، فمن قائل: هذا من رواية الحسن عن سمرّة، ولا يصح سماعه ومن قائل: سماع الحسن عن سمرّة حديث العقيقة هذا صحيح، صححه الترمذي وغيره، وقد «بخاري» في «صحيحه» عن حبيب بن الشهيد قال: قال لي محمد بن سيرين: اذهب فسل الحسن مع حديث العقيقة؟ فسأله فقال: سمعته من سمرّة^(٤).

مرجه مالك (٢/٥٠٠).

مرجه عبد الرزاق (٧٩٦١)، وأحد ١٨٢/٢، بإسناد قوي.

مرجه الترمذي (١٥١٣)، وابن ماجه (٣١٦٣)، وابن حبان (٥٣١٠)، بإسناد رجاله ثقات.

مرجه أبو داود (٢٨٣٨)، والترمذي (١٥٢٣)، من حديث سمرّة بن جندب، وقال: حسن صحيح.

مرجه البخاري (٥٤٧١، ٥٤٧٢).

مِنْهُ تَظَلُّ سِبَاعُ الْجَوِّ نَافِرَةً
وَلَا يَزَالُ بِوَادِيهِ أَخْوِئَقَةً
إِنَّ الرُّسُولَ لَنُورٌ يُسْضَاءُ بِهِ
فِي عُضْبَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ قَائِلُهُمْ
رَأَوْا قَمَا زَالَ أَنْكَأَسٌ وَلَا كُشِفَ
يَمُشُونَ مَشْيَ الْجَمَالِ الزَّهْرِ يَغْصِمُهُمْ
شُمُّ الْعَرَانِيْنَ أَبْطَالَ لُبُوسُهُمْ
بَيْضَ سَوَابِغٍ قَدْ شُكِّتَ لَهَا خَلْقُ
لَيْسُوا مَقَارِيحَ إِنْ ثَالَتْ رِمَاحُهُمْ
لَا يَقَعُ الطُّعْنُ إِلَّا فِي نُحُورِهِمْ

وَلَا تَمَشَّى بِوَادِيهِ الْأَرَاجِيلُ
مَضْرُجُ الْبَرِّ وَالْدُّرَسَانِ مَا أَكُولُ
مُهْتَدٍ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْنُولُ
يَبْطِنُ مَكَّةَ لَمَّا أَسْلَمُوا زُودُوا
عِنْدَ اللَّقَاءِ وَلَا مِيلَ مَعَازِيلُ
ضَرَبَ إِذَا عَرَدَ السُّودُ الثَّنَائِيلُ
مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ فِي الْهَنْجَا سَرَابِيلُ
كَأَنَّهَا خَلَقَ الْقَفْعَاءُ مَجْدُولُ
قَوْمًا وَلَيْسُوا مَجَازِيْعًا إِذَا يَبْلُوا
وَمَا لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ الْمَوْتِ تَهْلِيلُ

قال ابن إسحاق: قال عاصم بن عمر بن قتادة: فلما قال كعب: «إذا عرد السود التنابيل» وإم
عنى معشر الأنصار لئما كان صاحبنا صنع به ما صنع، وخص المهاجرين بمدحته، غضبت عليه
الأنصار، فقال بعد أن أسلم يمدح الأنصار في قصيدته التي يقول فيها:

مَنْ سَرَّهُ كَرَمُ الْحَيَاءِ فَلَا يَزَلْ
وَرِثُوا الْمَكَارِمَ كَابِرًا عَنْ كَابِرِ
الْبَاذِلِينَ نُفُوسَهُمْ لِنَبِيٍّ هُمْ
وَالَّذَائِدِينَ النَّاسَ عَنْ أَذْيَانِهِمْ
وَالْبَائِعِينَ نُفُوسَهُمْ لِنَبِيٍّ هُمْ
يُتَطَهَّرُونَ بِرَوْثَةِ نُسْكَائِهِمْ
وَإِذَا خَلَلْتَ لِيْمَنُوكَ إِلَيْهِمْ
قَوْمٌ إِذَا خَوَّتِ النُّجُومُ قَائِلُهُمْ

فِي مَقْنَبٍ مِنْ صَالِحِي الْأَنْصَارِ
إِنَّ الْخِيَارَ هُمْ بَنُو الْأَخْيَارِ
يَوْمَ الْهِجَاكِ وَسَطْوَةِ الْجَبَّارِ
بِالْمَشْرِفِي وَبِالْقَنَّا الْخَطَّارِ
لِلْمَوْتِ يَوْمَ تَعَانِي وَكِرَارِ
بِدِمَاءٍ مَنْ عَلِقُوا مِنَ الْكُفَّارِ
أَصْبَحْتَ عِنْدَ مَعَاوِلِ الْأَغْفَارِ
لِلطَّارِقِينَ النَّازِلِينَ مَقَارِي

وكعب بن زهير من فحول الشعراء، هو وأبوه، وابنه عقبة، وابن ابنه العوام بن عقبة، ومما
يُسْتَحْسَنُ لكعب قوله:

لَوْ كُنْتُ أَغْجَبُ مِنْ شَيْءٍ لِأَغْجَبَنِي
يَسْعَى الْفَتَى لِأُمُورٍ لَيْسَ يُدْرِكُهَا
وَالْمَرْءُ مَا عَاشَ مُمْدُودٌ لَهُ أَمَلُ
ومما يستحسن له أيضاً قوله في النبي ﷺ:

تُخَذِلُ بِهِ النَّاقَةُ الْأَدْمَاءَ مُفْجِرًا
فَفِي عِطَافِيهِ أَوْ أَثْنَاءِ بُزْدَتِهِ

سَغِي الْفَتَى وَهُوَ مَخْبُوءٌ لَهُ الْقَدَرُ
قَالَ النَّفْسُ وَاحِدَةً وَالْهَمُّ مُنْتَشِرُ
لَا تَنْتَهِي الْعَيْنُ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَثَرُ

لِلْبُرْدِ كَالْبَذْرِ جُلِي لَيْلَةَ الظَّلَمِ
مَا يَغْلَمُ اللَّهُ مِنْ دِينٍ وَمِنْ كَرَمِ

زَادَ الْمَعَادُ

ﷺ

فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ مُحَمَّدٍ

ابن قيم الجوزية

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي

٦٩١ - ٧٥١ هـ

تحقيق

الشيخ عبد الرزاق المهدي

الجزء الثالث

تِلْكَ أُمَمٌ مَعَادٍ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ مُحَمَّدٍ

ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزْنِيَّةِ
شَمْسُ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزَّرْعِيُّ الدِّمَشْقِيُّ
٦٩١ - ٧٥١ هـ

تَحْقِيقُ
الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ آلِ مَهْدِيٍّ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكرُ اقصيته واحكامه ﷺ في النكاح وتوابعه

فصل: في حكمه ﷺ في الثيب والبكر يُرَوِّجُهُمَا أَبُوهُمَا

ثبت عنه في «الصحيحين»: أن خنساء بنت خِذَام زَوَّجَهَا أَبُوها وهي كَارِهَةٌ، وكانت ثيباً، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ نِكَاحَهَا^(١).

وفي «السنن»: من حديث ابن عباس: أن جارية بَكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فذكرت لَهُ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا مِنْ كَارِهَةٍ، فخيرها النبي ﷺ^(٢). وهذه غير خنساء، فهما قضيتان قضى في إحداهما بتخيير الثيب، ونفى في الأخرى بتخيير البكر.

وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، قالوا: يا رسول الله: وكيف مَها؟ قال: «أَنْ تَسْكُتَ»^(٣).

وفي «صحيح مسلم»: «الْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»^(٤).

وموجب هذا الحكم أنه لَا تُجْبَرُ الْبِكْرُ الْبَالِغُ عَلَى النِّكَاحِ، وَلَا تُزَوَّجُ إِلَّا بِرِضَاهَا، وهذا قول جمهور السلف، ومذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه، وهو القول الذي تدين الله به، ولا مقيّد سواه، وهو الموافق لحكم رسول الله ﷺ وأمره ونهيه وقواعد شريعته، ومصالح أمته.

أما موافقته لحكمه، فإنه حَكَمَ بتخيير البكر الكارِهة، وليس رواية هذا الحديث مرسلّة بعلّة فيه، فإنه قد رُوِيَ مسنداً ومرسلاً، فإن قلنا بقول الفقهاء: إن الاتصال زيادة، ومن وصله مقدّم على من رسله، فظاهر، وهذا تصرفهم في غالب الأحاديث، فما بال هذا خرج عن حكم أمثاله؟ وإن حكمنا لإرسال كقول كثير من المحدثين، فهذا مرسل قوي قد عضدته الآثار الصحيحة الصريحة، والقياس وقواعد الشرع كما سنذكره، فيتعين القول به.

وأما موافقة هذا القول لأمره، فإنه قال: «وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ» وهذا أمر مؤكد، لأنه ورد بصيغة الخبر لدال على تحقق المخبر به وثبوته ولزومه، والأصل في أوامره ﷺ أن تكون للوجوب ما لم يَقُمْ إجماع على خلافه.

وأما موافقته لنهيه فلقوله: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، فأمر ونهى، وحكم بالتخيير، وهذا البات للحكم بأبلغ الطرق.

وأما موافقته لقواعد شرعه، فإن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرّف أبوها في أقل شيء من مالها إلا برضاها، ولا يُجْبَرُها على إخراج اليسير منه بدون رضاها، فكيف يجوز أن يُرَقَّها، ويُخْرِجَ

(١) أخرجه البخاري (٥١٣٨)، ولم يروه مسلم خلافاً للمصنف.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٩٦)، وابن ماجه (١٨٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه مسلم (١٤٢١)، من حديث ابن عباس.